محدودية نظرية الانتقال الديمقراطي: إعادة التفكيرفي تجارب الحراك العربي من منظوراقتراب الاقتصاد السياسي.

The Limitations of Democratic Transition Theory: Rethinking the Experiences of the Arab Spring From a Political Economy Perspective



د. بلال موزاي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، (الجزائر)

b.mouzai@univ-setif2.dz

تاريخ الارسال: 2024/09/26 تاريخ القبول: 2025/12/18 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص:

تطرح عملية الإنتقال الديمقراطي في تجارب الحراك العربي عدة إشكالات متعلقة أساسا بالنماذج النظرية التي جاءت بها نظرية الإنتقال الديمقراطي بداية مع المدخل التحديثي ووصولا الى المدخل الإنتقالي، هذه النظرية التي حاولت أن تؤسس لنمطية معينة من الإنتقال إنطلاقا من شروط إجتماعية وإقتصادية تخضع أولا وأخيرا لشرطية تاريخية لم تتحقق بعد في البلدان العربية.

وعليه تأتي الدراسة كمحاولة لنقد الإفتراضات التي إنطلقت منها نظرية الإنتقال الديمقراطي إنطلاقا من إعطاء البعد الإقتصادي أهمية أكبر في تشريح أنماط السيطرة التي تميز علاقة الدولة بالمجتمع عربيا. ومحاولة فهم ما إذا كان الإخفاق مرتبطا بطبيعة النظريات نفسها؟ أو عدم نقل كامل لهذه النماذج النظرية؟.

الكلمات المفتاحية:*محدودية؛نظرية الإنتقال الديمقراطي؛تجارب؛ الحراك العربي؛ الإقتصاد السياسي.*

Abstract*: The process of democratic transition in the experiences of the Arab Spring raises several issues primarily related to the theoretical models introduced by the democratic transition theory, starting from the modernization approach and extending to the transitional approach. This theory attempted to establish a specific pattern of transition based on social and economic conditions that are ultimately subject to a historical conditionality that has not yet been fulfilled in Arab countries.*

Therefore, the study comes as an attempt to critique the assumptions that underpinned the democratic transition theory by giving greater importance to the economic dimension in dissecting the patterns of control that characterize the relationship between the state and society in the Arab context. It also seeks to understand whether the failure is linked to the nature of the theories themselves or to the incomplete transfer of these theoretical models.

key words: *Limitations; Democratic Transition Theory; Experiences; Arab Spring; Political Economy.*

مقدمة:

تميل الدراسات التي قدمتها نظرية الإنتقال الديمقراطي إلى الوقوع في نوعين من المسارات النمطية؛بعضها موجه نحو الماكرو ويركز على الظروف الموضوعية، ويتحدث بلغة الشروط، بينما يميل البعض الآخر إلى التركيز على الفاعلين السياسيين وإستراتيجياتهم، ويشدد على المصالح والتصورات، وبالتالي التعامل مع الأحداث في سياق الإمكانيات والخيارات، تميل الدراسات الماكرو-موجهة والتي تعد أبحاث بارينغتون مور ربما النموذج الأولي لها، إلى التركيز على الظروف الموضوعية، غالبًا تكون إقتصادية وإجتماعية، وذلك على حساب إهمال الديناميكية السياسية على المدى القصير؛ توضح هذه الدراسات أن الديمقراطية عادة ما تكون نتيجة للتنمية الإقتصادية، وتحولات الهيكل الطبقي، وزيادة التعليم، وما شابه ذلك. أما الدراسات الميكرو-موجهة، التي قدمها كل من روستو وخوان لينز وألفريد ستيبان وصامويل هنتغتون فتركز على السلوك الإستراتيجي للفاعلين السياسيين في سياقات تاريخية محددة.

غير أن تحليل مسارات الإنتقال إلى الديمقراطية بالشكل السابق لا يعدو أن يكون محاولة لفرض نمطية معينة في التفكير حول الديمقراطية (الموجة الثالثة كمثال)،والتي أثبتت التجارب خارج المجال الأوروبي والأمريكي نسبيتها؛على إعتبار أننا نتحدث عن مراحل تتسم باللايقين، ففي المراحل الإنتقالية تعتبر نتائج الصراعات غير مؤكدة إلى حد ما، مايطرح في كل مرة معضلة الإتفاق على الإختلافات أثناء التحول،بالمقابل الحديث عن الضمانات في مرحلة التوافق وبناء الصفقة الديمقراطية مهم لكنه قد يؤول إلى ترتيبات سياسية محدودة وشكلية، دون أن يكون له تأثيرات على البنية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع.

ضمن هذا السياق تأتي الدراسة لمجادلة بعض الإفتراضات التي بنيت على أساساها نظرية الإنتقال الديمقراطي؛وكيف أن ظواهر من قبيل: العفوية السياسية،الإنتهازية ،الزبونية،القصووية..الخ تحتاج الى مقاربات عابرة للدراسات قد نعثر عليها في حقل الإقتصاد السياسي بغية تفسير أنماط السيطرة و تبعية المجتمع المدني للدولة.

وعليه سنحاول في بحثنا هذا أن نجيب عن **الإشكالية** الآتية:

إلى أي حد يمكن لإقتراب الإقتصاد السياسي أن يفسر الفجوة بين إفتراضات نظرية الإنتقال الديمقراطي وتجارب الحراك العربي 2011؟. وللإجابة عن الإشكالية سنتبع البناء المهنجي الاتي:

1. **أدب الإنتقال الديمقراطي من الشروط البنيوية الى ديناميات التحول**
2. **في نقد محدودية نظرية الإنتقال الديمقراطي.**
3. **الإقتصاد السياسي ومحاولة تفسير الإستثناء العربي.**

1. أدب الإنتقال الديمقراطي من الشروط البنيوية الى ديناميات التحول

يمكن تمييز مجموعات متنوعة من نظريات الإنتقال الديمقراطي وفقًا لتركيزها على العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية - كلها تفهم على أنها عوامل داخلية - أو على أنها عوامل خارجية؛ أكثر جوانب نظرية الانتقال الديمقراطي الجديدة ابتداءً من الثمانينيات هو الاهتمام بالتفسيرات السياسية والخيارات الاستراتيجية للفاعلين السياسيين، على عكس المحاولات النظرية التي إستندت الى وضع شروط إقتصادية واجتماعية كمدرسة التحديث في الستينيات، والفكرة المركزية في هذه النظريات الجديدة هي أن التشققات داخل النظام أو بالأحرى بين الحكام الذين يمتلكون السلطة تخفض تكلفة الاعتراض وتفتح إمكانية التفاوض بين القطاعات الإصلاحية في النخبة الحاكمة والعناصر المعتدلة من المعارضة، وبالمثل، ترفض هذه النظريات الرؤية السائدة في السابق بأن هناك بعض الشروط الاقتصادية والثقافية الأساسية للديمقراطية، وبالتالي يمكن اعتبار بعض البلدان غير مستعدة للديمقراطية. (Munck, Democratic transition, 2015, p. 97)

ثمة إتفاق في الأدبيات السياسية و السوسيولوجية المعاصرة على وجود ثلاثة مدارس أو مداخل لتفسير عمليات الإنتقال الديمقراطي، شكل كل منها على حدى مدخل لفهم هذا العملية وهذه المداخل على التوالي هي:المدخل التحديثي، المدخل البنيوي، المدخل الإنتقالي.

2.1. المدخل التحديثي

تم تطوير نظرية التحديث لأول مرة بواسطةLerner سنة(1958) وهو عالم سلوكي يدرس دور الإعلام في التنمية؛ يعتبر أن المجتمعات العصرية هي التي يكون اهلها متعلمين،يسكنون المناطق الحضرية، ولها دخل فرد عالي،ثم تلته أعمال روستو Rostow 1960 و كوزنات Kuznet 1966 وتايلور Taylor 1968 الذين أكدوا على أهمية الاقتصاد العصري، وعلى أهمية الهيكلية والتغيير المرتبط بارتفاع دخل الفرد،و تدهور الاقتصاد الزراعي وصعود المناطق الحضرية الصناعية.

مدرسة التحديث تعتبر من أوائل الدراسات الكلاسيكية التي ربطت ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وكان من ضمنها عالم الإجتماع السياسي الأمريكي مارتن ليبست(S.M.Lipset) 1959 الذي طرح نفس الفكرة، وفي محاولة تفسيره لهذه العلاقة قام بتصنيف بعض البلدان للمقارنة بينها إعتمادا على معايير ومؤشرات معينة: (كالثروة، درجة التصنيع، الحضرية ومستوى التعليم)، بإعتبارها مؤشرات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ليخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتميز بمستويات تنمية إجتماعية وإقتصادية عالية بالمقارنة مع البلدان الدكتاتورية.ما يجعل المواطن غير قادر على تحمل قمع النظام له. (Epstein, Robert, jack, & Kristensen, 2006, p. 553)

صامويل هنتنغتونSamuel Huntington سنة 1991 كان واحدًا من أوائل الباحثين الذين تناولوا تأثير التنمية على الانتقالات الديمقراطية، وقد أكد أن الانتقالات إلى الديمقراطية غير محتملة في البلدان الفقيرة، وأنها قد حدثت بالفعل في البلدان الغنية؛وهذا ما أظهرته النتائج التجريبية خلال ما يسمى بالموجة

الثالثة (من عام 1976 إلى عام 1990)، فالبلدان في التي تنتمي الى منطقة الدخل المتوسط هي الأكثر احتمالًا للانتقال إلى الديمقراطية؛وعندما تتطور البلدان اقتصاديًا وتنتقل إلى هذه المنطقة، فإنها تصبح مرشحة للديمقراطية، من ناحية أخرى، أيدت نتائج دراسة غاسيوروسكي MJ GASIOROWSKI سنة 1995 حجج مارتن ليبسيتSeymour Martin Lipset التي تشير إلى أن التنمية الاقتصادية كانت عاملا أساسيا في نجاح الإنتقال الديمقراطي لمجموعة من الدول من عام 1950 إلى عام 1990. (Doorenspleet, 2004, p. 313)

هذه الأطروحة تم نقدها من عدة باحثين كبريزورسكيPrzewors الذي قال أنه لا توجد علاقة سببية بين متغير الدمقرطة والتنمية الإقتصادية،لأنه قد يحدث الإنتقال لأسباب أخرى،ولهذا يجب فحص تأثير الناتج المحلي على تعزيز الدمقرطة. (Epstein, Robert, jack, & Kristensen, 2006, p. 552) فالنمو الاقتصادي قد يساهم بشكل عام في التحول الديمقراطي خاصة في بداياته ولكن التأثير ليس حتميا،فدولة كإسبانيا في سنوات الستينيات كانت من أوائل 19 دولة صناعية ولم تملك نظام ديمقراطي. (عاصي، 2006، صفحة 33)

2.1. المدخل البنيوي

يفترض أنصار هذا المدخل بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساسا وجوهريا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.

وضمن المدرسة نجد دراسة بارنجتون مورBarington Moore بعنوان الأصول الإجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية"Social Origins Of Dictatorship And Democracy "، أين حاول فيها إيجاد تفسير لإختلاف المسار السياسي الذي إتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي إتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وعن المسار الذي اتجهت إليه كل من روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، وهذا من خلال عملية التحول التدريجي التاريخي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة، وقد إعتمد في مقارنته هاته على تفاعل أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت: (الطبقات الإجتماعية- الفلاحون-طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة)، ليضع مورMoore في الأخير إشتراطات للتنمية الديمقراطية وهي:

- تحقيق حالة من التوازن والتحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض والحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة العمال والفلاحين. (المغيربي، 2006، صفحة 8)

3.1. المدخل الإنتقالي

يركز أنصار هذا المدخل على النخب السياسية وعلى تحديد الطريقة التي يتم عبرها المرور من مرحلة الإنتقال الأولى إلى الديمقراطية إلى مرحلة تعزيزها، فأنصار هذا المدخل أعطوا الأولوية لدراسة آليات الإنتقال إلى الديمقراطية عوض البحث عن شروط الإنتقال. وهذا ما إنتهجه دانكورت روستو Dankwart

Rustow في مقاربته التاريخية التي قارن فيها بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، والتي ركز أساسا فيها على كل من تركيا والسويد، فإستنتج أن عملية الإنتقال إلى الديمقراطية تمر عبر أربعة مراحل: (Dankwart, 1970, p. 350_351)

- **الشرط الأساسي يبدأ النموذج بشرط خلفي واحد - الوحدة الوطنية**؛ وهذا لا يعني شيئًا غامضًا عن الدم والأرض أو تعهدات الولاء اليومية، أو عن الهوية الشخصية في معنى المحلل النفسي، أو عن الهدف السياسي الكبير الذي يسعى إليه المواطنون ككل، فهو يعني ببساطة أن غالبية كبيرة من المواطنين في الديمقراطية المرتقبة لا يجب أن تكون لديها أي شكوك أو تحفظات ذهنية بشأن المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه. يتحقق الشرط الخلفي هذا عندما يتم قبول الوحدة الوطنية بشكل لا يتساءل عنه .

- **المرحلة التحضيرية** ؛ يجب أن يمثل المتصارعون قوى متجذرة بشكل جيد ويجب أن تكون القضايا المطروحة لها معنى عميق بالنسبة لهم، من المرجح أن يبدأ مثل هذا الصراع نتيجة ظهور نخبة جديدة مما يعزز استقطاب الفئة الصامتة والغير منظمة من قبل لاتخاذ إجراءات متناسقة؛ما تحتاجه الديمقراطية الناشئة ليس صراعًا لا إراديًا ولكن صراعًا عائليًا حامي الوطيس، هذا التوازن الحساس يعني بالطبع أن العديد من الأمور يمكن أن تسير بشكل خاطئ خلال المرحلة التحضيرية، قد يستمر الصراع بلا توقف حتى يتعب المتصارعون وتتلاشى القضايا دون ظهور أي حل ديمقراطي على طول الطريق، أو قد يجد أحد الفريقين طريقة لسحق الخصم في النهاية.

- **مرحلة اتخاذ القرار**؛ يتخذ القرار الواعي من قبل القادة السياسيين لقبول وجود التنوع في اطار الوحدة ولهذا الغرض يكون القرار الذي يصب في صالح الديمقراطية نتاج عن تداخل عدد من القوى. نظرًا للحاجة إلى التفاوض على شروط دقيقة وتحمل المخاطر الكبيرة فيما يتعلق بالمستقبل، وهنا تتفاوت الادوار بين الفواعل، قد يكون من بين مجموعات التفاوض وقادتها الشخصيات الرئيسية في الصراع التحضيري،و قد تشمل الجماعات التي انشقت عن أحد الجانبين أو القوى الجديدة على المسرح السياسي. في حالة عدم حسم الصراع في المرحلة السابقة ولم يتم تجاوز المرحلة الإعدادية، تدرك حينئذ أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، وهي المعروفة بمرحلة القرار، هذا القرار ليس نتاج قناعة لدى الأطراف المتصارعة بل هو مجرد وسيلة للتسوية. وما يهم في مرحلة إتخاذ القرار ليس القيم التي يعتز بها القادة، ولكن الخطوات الملموسة التي هم على إستعداد لإتخاذها.

- **مرحلة التعود**؛ عندما يُتخذ قرار غير محبذ، من المرجح أن يبدو أكثر قبولًا عندما يضطر الشخص للعيش معه،فمع مرور الوقت تصبح الديمقراطية ثقافة عند السلطة والمعارضة، عندها فقط يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت كما يقول أصحاب المدخل الإنتقالي.

ويصبح الأمر أكثر وضوحًا عندما يكون هناك ثلاثة أنواع من العمليات قائمة. أولاً، يتعلم السياسيون والمواطنون من القضايا التي تم حلها بنجاح أن يضعوا ثقتهم في القواعد الجديدة وتطبيقها على قضايا جديدة. ستزداد ثقتهم بشكل أسرع إذا كانت هناك مجموعة واسعة من الاتجاهات السياسية يمكنها

المشاركة في إدارة الشؤون في العقود الأولى للنظام الجديد، ثانياً، ستؤكد الخبرة في التقنيات الديمقراطية والاختيار التنافسي على السياسيين ممارساتهم الديمقراطية ومعتقداتهم. ثالثاً، سيتأقلم السكان في المجمل مع الهيكل الجديد من خلال تشكيل روابط فعالة لتنظيم الأحزاب التي تربط السياسيين في العاصمة بالناخبين و الجماهير في جميع أنحاء البلاد.(Dankwart, 1970, p. 360)

لقد أصبحت النخب المحور الأساسي للدراسات التي جاءت بعد عمل روستو، ولعل أهمها العمل الجماعي الذي قام به كل من غوليرمو أودونيل(Guillermo Odonnell) وفيليب س. شميتر(Philipe c Schmitter) ولورانس وايتهيد(Lourence Whitehead)، فالتحول لدى هؤلاء المؤلفين ما هو إلا " فاصل أو فسحة Interval بين نظام سياسي وآخر"، وما يميز هذه المرحلة هو اللايقين، لهذا فهي تتسم بمعايير بنيوية وسلوكية غير كافية أو مؤهلة للتنبؤ بحصيلتها. (جيل، 2009، صفحة 61)

2. في نقد محدودية نظرية الإنتقال الديمقراطي.

بدأت في عام 1974 موجة الحكومات الديمقراطية والتغييرات السياسية المرتبطة بها والتي وإستمرت حتى أوائل التسعينيات هي ربما العلامة الفارقة لعصرنا، إذا تم التفكير فيها على نطاق واسع في إطار النظرية الديمقراطية الكلاسيكية،بينما تمتاز حالات التحول الديمقراطي المعاصرة عن الحالات الكلاسيكية في غرب أوروبا بعدة طرق؛

أولاً: الأنظمة السابقة التي تم الإنتقال منها مؤخرًا هي:(الأنظمة البيروقراطية الإستبدادية، والإشتراكية والإستبدادية ما بعد الشيوعية)، وهي مختلفة جدًا عن الأنظمة الأوليغارشية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛

ثانيا: الفواعل المشاركة في عملية الانتقال لم تعد نفسها؛ لذلك من الواضح أن هناك تمايز في حالات التحول إلى الديمقراطية التي أشار إليها هنتنغتون جماعيًا بـ "الموجة الثالثة" ،وهو ما حفز إعادة التفكير في نظرية الديمقراطية بشكل كبير ،وأثرت في إنتاج مزيد من أدب الإنتقال ربما أكثر من أي مجال آخر في السياسة المقارنة ذات الإهتمام الجوهري. (Munck, Democratic Transitions in Comparative perspective, 1994, p. 355)

إستغلت الحكومة الأمريكية عبر سياستها الخارجية هذه الموجة من التغيير السياسي بحماسة منذ الثمانينات، إذ كان الرئيس رونالد ريغان ووزير الخارجية جورج شولتز ومسؤولون أمريكيون آخرون على إطلاع متواصل بـ "الثورة الديمقراطية العالمية"، وظهرت مجموعة نشطة من المنظمات الحكومية وشبه الحكومية المكرسة لتعزيز الديمقراطية في الخارج، كان لهذا المجتمع الجديد الذي يعمل على تعزيز الديمقراطية حاجة ملحة لإطار تحليلي يساعد على الاستجابة عن الأحداث السياسية المستمرة في مواجهة الأجزاء الأولى من الموجة الثالثة - تحول الديمقراطية في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا (خاصة الفلبين) – و إعتنقت الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا تحليليًا للإنتقال الديمقراطي تم إستنباطه بشكل رئيسي من تفسيرهم الخاص لأنماط التغيير الديمقراطي الجارية، ولكن أيضًا إلى حد أقل من الأعمال

الأولى للحقل الأكاديمي الناشئ لـ "علم الإنتقال"، وقبل كل شيء من العمل الأساسي لجيليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell وفيليب شميتر Philippe Schmitter . (Carothers, 2002, p. 5_6)

بالمقابل هناك من ربط بين فكرة تراجع مايسمى "بالمرحلة الإنتقالية" كنتيجة مباشرة لطول هذه المرحلة في منتصف وأواخر التسعينات وبداية الألفية، حيث تمت مناقشة "نهاية نموذج الإنتقال" بقوة وبشكل مجدٍ في بعض الحالات،فالعديد من الجهود السابقة المشهود لها في تغيير النظام إنتهت الى أنظمة أنوقراطية أو هجينة، وأن هناك العديد من المخاوف بشأن عجز المجتمع المدني الناشئ عن تحقيق التوازن في مثل هذه السياقات، علاوة على ذلك، أدى سوء إستخدام الديمقراطية كمبرر لتغيير النظام بالقوة من قبل المحافظين الجدد في الولايات المتحدة في السنوات الأولى لإدارة جورج دبليو بوش إلى غزو العراق في عام 2003 بطريقة غير مدروسة،وهو ما جعل الديمقراطية تظهر كغطاء لإستعمال القوة في إطار أحادية قطبية تتحكم فيها الأيديولوجيات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. (Mohammad & Timothy, 2017, p. 15_16) ولعل النقد الرئيسي الموجه "لعلم الإنتقال" هو إعتباره مفهومًا موجها بشكل مفرط؛فإذا كان هذا النموذج مفيدًا إلى حد ما خلال فترة من الإضطرابات السياسية والمفاجئة في العالم، فإنه من الواضح أن الواقع لم يعد يتوافق مع النموذج بشكل متزايد،بالإضافة الى أن هذا النموذج ضيق المدى جغرافيًا وأنه غير قابل للتطبيق على حالات جديدة محددة، والتي يفترض أن إستثنائيتها تتجاوز حدود علم الإنتقال من قبيل التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط وتجارب الحراك العربي سنة 2011 .

لقد إستند النقد الموجه لنظرية الإنتقال الديمقراطي على فرضيات أساسية وهي: (Carothers, 2002, p. 7)

_ إعتبار أن أي بلد يتحرك بعيدًا عن الحكم الإستبدادي يمكن إعتباره بلدًا يمر بمرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية، خاصة في النصف الأول من التسعينات، وعليه زادت قائمة "البلدان الإنتقالية" بشكل كبير، وتم إدراج ما يقرب من 100 بلد ضمن النموذج الإنتقالي: (حوالي 20 في أمريكا اللاتينية، و25 في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، و30 في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، و10 في آسيا، و5 في الشرق الأوسط)،و في النهاية لم يصمد من هذا المسار سوى حوالي 20 منها.

_ إظهار الديمقراطية على أنها ليست سوى مجموعة من المراحل تبدأ بإنهيار النظام القديم وتولي حكومة جديدة للسلطة من خلال الإنتخابات وغالبا ما تكون في إطار دستور جديد، يجعلنا نفهم أن نظرية الإنتقال تشير إلى ضمان التحول؛ في حين قد تكون بعض مواقف ما بعد الثورة لم تبدأ فعليًا، فعملية الإنتقال عندما تتم بشكل عشوائي ويطول أمدها لفترة طويلة (نشيطة أو مجمدة) تخلق تعارض سياسي، فتجارب الموجة الثالثة مثلا لها سياقها وظروفها و لا يمكن أن نسقطها على تجارب لم تؤسس بعد لهوية وطنية جامعة(ليبيا واليمن).

_ لسنوات طويلة ساد الإعتقاد أن الإنتخابات مرادفة للديمقراطية ، فكان لأنصار النظرية توقعات عالية جدًا بشأن ما ستحققه إقامة الإنتخابات النزيهة في تعزيز الديمقراطية،الى درجة أنهم كانوا يعتقدون أن الإنتخابات لن تمنح الحكومات الجديدة الشرعية الديمقراطية فحسب، بل ستساهم أيضًا في توسيع

وتعميق المشاركة السياسية والمساءلة الديمقراطية للدولة إتجاه مواطنيها. ولكنهم أغفلوا أن السياسة لا تعني فقط المنافسة على المناصب، إنها قبل كل شيء، عملية لحل الصراعات داخل المجموعات البشرية سواء نشأت هذه الصراعات من تصادم المصالح أو من عدم اليقين حول المستقبل،و النظام السياسي الجديد ليس سوى وصفة جديدة لإتخاذ خطوات مشتركة في المجهول، ومع منطق المناقشة الذي يخضع لأطراف متعددة تشترك الديمقراطية في عملية التجربة والخطأ، وتجربة تعلم مشتركة،إن أول توافق كبير ينشئ الديمقراطية إذا ثبت أنه قابل للتطبيق، وبالتالي قد يشجع النجاح الأول القوى السياسية المتنافسة وقادتها على تقديم مسائل رئيسية أخرى للحل بواسطة الإجراءات الديمقراطية. (Dankwart, 1970, p. 358)

_ الإفتراض الرابع هو أن ما يسمى بالشروط البنيوية التي طرحتها مدرسة التحديث لن تكون عوامل رئيسية سواء في بداية أو نتيجة عملية الإنتقال كما حدث في الفترة الأولى من الموجة الثالثة،بحيث أن الديمقراطية بدت تنتشر في أماكن غير مرجحة وغير متوقعة، سواء في منغوليا أو ألبانيا (Carothers, 2002, p. 8)،وحتى المدخل الإنتقالي الذي جاء ليلغي الشروط المسبقة للديمقراطية كنتيجة للتحول الذي حدث داخل الأدب الأكاديمي في عام 1970 مع المقالة الأساسية لدانكورت روستو "الانتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي أغفل بدوره حالة اللايقين التي تتسم بها المرحلة،فإطلاق بعض الحريات السياسية من النظام لا تعني بالضرورة التوجه نحو الدمقرطة Democratization إذ قد يتم التراجع و الإنتكاص عما قد سبق إنجازه ، إن عملية إنشاء الديمقراطية هي عملية لتثبيت عدم اليقين، وتعريض جميع المصالح لعدم اليقين. ففي نظام إستبدادي تمتلك بعض المجموعات القدرة على التدخل كلما كانت نتيجة الصراع مخالفة لبرنامجها أو مصالحها. (Adam, 1979, p. 13)

ضمن هذا السياق يشير الأستاذ عزمي بشارة الى أنه لا معنى للحديث عن الإنتقال إلى الديمقراطية إلا بوجود فاعلين متفقين على هدف بناء الديمقراطية،وفعل تاريخي ثوري وإصلاحي يقود إليها، هنا نحن نحدد سمات مرحلة الإنتقال إليها كي نرشد السلوك السياسي للفاعلين التاريخيين؛ آخذين بعين الإعتبار بأن هناك قطاعات ليست لها مصلحة بضرورة الإنتقال إلى الديمقراطية؛أي غير مقتنعة بالديمقراطية ذاتها، وتحديد هذه القطاعات مهم جدا. (بشارة، 2014، صفحة 9) ، فعندما تتحول الإهتمامات الأساسية إلى السؤال حول الخيارات التي يجب إتخاذها في تصميم الديمقراطية بهدف تعزيز تماسكها، فإننا أيضًا بحاجة إلى تغيير تركيزنا نحو تلك القوى السياسية التي تتشكل بناءً على السياق الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والتاريخي للبلد، فليس كل الفاعلين الإستراتيجيين الذين تكون مصالحهم ذات صلة عند محاولة إنهاء الإستبداد يعتبرون ذوي أهمية ضرورية عند محاولة تعزيز الديمقراطية، وهنا يمكن الإستدلال بتجربة بولندا أين كان إشراك الجنرال فويتشخ ياروزلسكي والقوى التي يمثلها حاسماً في بداية الإنتقال عندما كان الإهتمام الأساسي هو إنهاء الحكم الشيوعي (هدف قصير الأجل)، ومع ذلك فإن تلك المصالح لا تهم بالنسبة للمهمة اللاحقة لإيجاد نوعية من الديمقراطية يمكن أن تتعزز في ظروف السياق الإجتماعي في بولندا (وهو هدف طويل الأجل).

إذن ليست كل القوى الإجتماعية التي لديها إحتياجات ومصالح دائمة وتحتاج لأن يتم سماعها في عملية إتخاذ القرارات الجماعية الملزمة والموجودة في اللحظة (أو اللحظات) التي يتم فيها التفاوض على القواعد المؤسسية للعبة الديمقراطية الجديدة؛ في الوقت نفسه يمكن القول أن النجاح في تعزيز التوافق حول قواعد يحتاج إلى المجموعات المتجذرة إجتماعياً، مما يجعلهم فاعلين دائمين (على عكس الظروف الظرفية) مع مصالح دائمة وإمكانات لتحدي الاتفاق الديمقراطي في حال تم إستبعادها. (Carsten, 2006, p. 16)

_ الإفتراض الخامس متعلق بالتحدي الذي تواجهه المجتمعات التي تحاول بناء الديمقراطية بالموازاة مع معضلة بناء الدولة من الصفر أو التعامل مع دولة موجودة لكنها غير فعالة إلى حد كبير؛ لا يبدو أن هذا يشكل مشكلة في جنوب أوروبا أو أمريكا اللاتينية، وهما المنطقتان التي إنطلقا منهما أنصار النظرية كأساس تجريبي لتشكيل نموذج الإنتقال إلى حد ما (Carothers, 2002, p. 8)، فالدولة في بلدان العالم الثالث لا تزال تشكل كيانا برانيا مما يجعل عملية الإنتقال الديمقراطي تظهر و كأنها تستهدف تغيير الدولة وليس النظام .

وعليه يتضح أن جزء من المشكلة هو الغموض الذي يمكن أن يعود الى الأبعاد الثلاثة: الإنتقال و العملية و الديمقراطية؛بالتحديد كانت مرحلة التوطيد يتم تناولها مع المرحلة الإنتقالية،فكان يتم توظيفهما ضمن معنى واحد،في حين أن الإهتمام كان يجب أن يكون على لحظة الإستراحة والقطيعة مع الماضي بدل مرحلة التوطيد الصعبة؛أبعد من ذلك يجب رسم خرائط للمسارات المتنوعة بعيدًا عن لحظة التمزق؛ والخلط يحدث عندما تكون التجارب إختزالية،وبدون نقطة انطلاق ووصول.

3. الإقتصاد السياسي ومحاولة تفسير الإستثناء العربي .

لقد وشم الحراك العربي نفسه كدينامية مجتمعية بمجموعة من السمات أغفل أدب الإنتقال الديمقراطي رصدها،مما جعل مهمة فهم هذه التجارب من الباحثين تسقط في فخ النمطية، لعل أهمها:

_ أن مطالب الحراك لم تكن ثورية؛ ففي تونس ومصر التي رفع فيهما شعار إسقاط النظام كان في الحقيقة يحمل في العمق دلالة إصلاحية،لأن الإصلاحيون يطالبون كما يقول عزمي بشارة، بينما في تجربة مثل ليبيا واليمن كان الشعار الشعب يريد بناء النظام؛ لأن الإجماع على مفهوم الجماعة السياسية غير متحقق بعد.

_ما عدى ربما التجربة التونسية لمسنا ظاهرة العفوية السياسية في التنظيم والقصووية كنزعة في العمل السياسي لدى أنصار الحراك في التجارب العربية؛وهي نزعة تقوم على "الرغبة" لأن القصوويون يكفيهم في ظنهم لبلوغ ما يريدون من دون إعارة كبير لوجوه التناسب بين الأهداف السياسية البعيدة والإمكانيات الذاتية والموضوعية، (بلقزيز، 2019، صفحة 20) وهذا ما يفسر قبول الحراكيين لإجراءات إنتقالية لم يكونوا جزء منها.

_ نخب سياسية لها منزع إستعجالي للسيطرة على السلطة_فالخلط بين مرحلة الإنتقال التي تمتاز باللايقين وصعوبة تحديد هويات الفاعلين وأهدافهم ومرحلة الترسيخ التي تأتي بعد الإتفاق على قواعد

اللعبة_ أنتج لنا صراعات عصبوية أخذت أشكالا مختلفة (عرقية،طائفية،دينية،قبلية..) مما سهل تراجع مطلب الديمقراطية و ظهور مطالب إستقطابية حول (الهوية_الدين_اللغة..).

_ تشوه الحياة السياسية في البلدان العربية جعل مفهوم الإنتقال الديمقراطي يأخذ معنى أداتي كما يقول عبد الاله بلقزيز ،ولهذا ليس غريبا أن يتكرر سؤال أيهما أولى إعداد دستور توافقي أولا، أم إجراء الإنتخابات وبناء مؤسسات جديدة؟ أيهما أقوى شرعية الشارع أو شرعية الإنتخابات وكيف يمكن أن نقيسها؟. في حين أن أغلبية هذه المجتمعات لا تمتلك مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي بالشكل الذي يجعلها تراهن على خلق الرقابة في حالة إنحراف المسار الإنتقالي.

_ العامل الخارجي كان مساعدا في تجارب الإنتقال التي عرضها لنا روستو أو هنتغتون، ولكن في الحالة العربية يمكن أن نقول أن تأثيره كان حسب الموقع الجيواستراتيجي لكل دولة على حدى؛ لأن منطق الحرب الباردة لا يزال هو المفسر الأساسي للتوازنات داخل هذه المنطقة.

_ التنافس السياسي قبل حسم قواعد اللعبة؛ لأن أغلبية النخب السياسية لا تؤمن بالديمقراطية إلا من حيث كونها الوسيلة لا الغاية، وهذا ما يفسر لماذا في حالات الإنتقال التي خبرناها عربيا إحتدم الصراع بين الأحزاب قبل الإتفاق على مبادئ الديمقراطية،وقبل الإلتزام بالمسؤولية الجماعية لانجاح المرحلة الإنتقالية؛لم تفهم الأحزاب السياسية ما يقصد بالمرحلة الإنتقالية،وبفضل المنافسة المبكرة بين أطياف المعارضة أصبح الخصم الرئيسي هو الحزب المنافس وليس النظام القديم. (بشارة، 2014، صفحة 12)كل هذه السمات السابقة جعلت الحراك العربي يمثل إستثناء بعيدا عن ما طرحته نظرية الإنتقال الديمقراطي التي إستندت بالأساس الى موجات إقليمية بغية بناء براديغم عالمي.

تاريخ أوروبا يجعلنا نفهم بوضوح أن مسار تطور الديمقراطية لطالما إرتبط جزء منه بتطور البرجوازية ؛هذه الأخيرة التي أدركت كطبقة أن العائق الأكبر امامها هي السلطة السياسية بشكلها التقليدي النيوباتريمونيالي الإقطاعي،و أنه في ظلها لا يمكن لها أن تضمن المحافظة على الشروط الموضوعية التي تسمح لرأسمالها بالتراكم،فالبرجوازية ليست طبقة ديمقراطية بحكم ثقافتها؛ولكن البرجوازية كقوة إجتماعية صاعدة أنتجت لنا ديناميكيتين كانتا منعرجين حاسمين في صيرورة بناء الديمقراطية:(نوري، في النقاش حول الديمقراطية في الوطن العربي، 2022، صفحة 302)

_ ديناميكية أولى متعلقة ببناء مؤسسات سياسية مضادة للسلطة وموازية لها (الفصل بين السلطات،التمثيل السياسي).

_ ديناميكية ثانية مرتبطة بنشوء المجتمع المدني من خلال تحرير المجتمع من سيطرة السلطة السياسية عليه.

وبقدر ما ساهمت الديناميكيتين السابقتين في التأسيس للديمقراطية الغربية، بقدر ما يمكن أن يكون غيابهما مساعدا لتفسير تعثر الإنتقال الديمقراطي في بلدان العالم الثالث؛ فبالنظر الى أن الديمقراطية تنطوي على تغيير سياسي، فمن المنطقي أن نبحث عن تفسيرات داخل المجال السياسي؛ ومع ذلك نظرًا لعدم إستقلالية السياسة تمامًا ، فمن المهم أيضًا تجنب النهج السياسي المفرط والنظر في

التفاعلات بين السياسة والمجالات الأخرى خاصة الحقل الإقتصادي، وهكذا تظهر سوسيولوجيا الشرعية قليلة الموائمة لوصف الديناميات الملموسة، قليلة التوافق مع المقاربة باليومي المنشغلة بإجراء تشريح سياسي للتفاصيل،وخاصة الإقتصادية منها؛ ولهذا تحضر سيرورات الشرعنة في أي محاولة لفهم منطق إستمرار الأنظمة المستبدة لأنها قد تستند الى الرغبة في وجود دولة بكل أبعادها،هذه الأبعاد لا يمكن تناولها إلا في إطار مقاربة تنتمي الى الإقتصاد السياسي. (هيبو، 2017، صفحة 27_28)

إن الدولة العربية دولة توزيعية وليست إنتاجية،هذه الصفة تفكك أهم محور في فلسفة العقد الإجتماعي المرتبط بالدولة الحديثة،أين يصبح الطرف المدني الممثل للمجتمع خارج إطار الحيز السياسي في مقابل طرف حاكم تتجسد فيه الدولة؛ ما يجعل النظام السياسي المستحوذ على الريع قابل للإستمرار حتى بغياب العملية السياسية في ظل قيام تحالفات تقليدية تستند إلى عمليات توزيع الثروة الريعية. (هوادف، 2023، صفحة 24)، ولهذا يمكن فهم طبيعة الإنفتاح في البلدان العربية منذ التسعينيات بسبب أزمة اقتصادية (ضغط خارجي) ،أو حتى بعد الحراك سنة 2011 الذي كان بسبب مطالب داخلية (ضغط داخلي)؛ ولا حاجة الى أن نذكر بأن هذه الإصلاحات كانت في صالح الأنظمة القائمة التي عرفت كيف ترمم واجهتها مع المنظمات الدولية،أما الحقوق الإقتصادية والتفكير في الإنتقال نحو إقتصاد رأسمالي منتج والمطالبة بتحرير الإقتصاد من الإقطاعيات العائلية التي تسمى "برأسمالية الأحباب" فتلك مسائل لم يفكر فيها أصلا على أنها جزء من الديمقراطية إلا على نحو هامشي.ولهذا ربما عند التفكير في عملية الإنتقال الديمقراطي في السياق العربي لا يطرح السؤال الجوهري المتعلق بكيفية إنجاز هذا الإنتقال؟.

يعتقد بريزورسكي أن المشكلة الكاملة فيما يتعلق بالشرعية تم طرحها بشكل غير صحيح؛فما يهم لإستقرار أي نظام ليس شرعية الهيمنة التي يمارسها، بقدر ما يهم وجود بدائل مفضلة أو عدم وجودها،فتخيل أن النظام الإستبدادي يعاني من فقدان الشرعية ولكن لا يوجد نظام بديل متاح، أي أنه لا يوجد بديل منظم سياسيًا ماذا سيحدث في هذه الحالة؟ هذا بالطبع سؤال مفتوح يستدعي إجراء تحقيق تجريبي، ولكن لدي تخمين: لا شيء سيتغير كثيرا سينجو النظام . لا شيء سيتغير ما لم يتم تنظيم بديل بطريقة تقدم خيارًا حقيقيًا للأفراد المعزولين. (Adam, 1979, p. 6) والمعضلة التي طرحت في تجارب الحراك كلها لا تخرج غالبا من إشكاليتين؛ الأولى متعلقة بعدم القدرة على التنظيم؛ والثانية تكمن في غياب البديل المناسب، وهي نتيجة حتمية للتعاطي مع أسئلة الإنتقال الديمقراطي كقضية ثقافية وإجتماعية أكثر منها قضية سياسية وإقتصادية.

من بين كل الإقتصاديات العربية التي عاشت موجة الحراك كان الإقتصاد التونسي هو الأكثر رأسمالية؛وهو الذي لا تحضر فيه الريوع بنسبة كبيرة بخلاف مصر واليمن وليبيا وبدرجة أقل سوريا،بمعنى تحقق شروط القدرة التفاوضية للطبقة العمالية. في حين أن الحراك في مصر و سوريا قادته حركات سياسية غير منظمة أو ساهمت فيه تنظيمات حزبية تقليدية (نوري، الجزائر تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي، 2021، صفحة 68_69)،وهي نتيجة حتمية لوضع إقتصادي تهيمن فيه مؤسسة

كلية واحدة هي الدولة، ما نتج منه تبني الناس لفكر سياسي يرتكز على فكرة أن التغيير المنتظر لن تقوم به إلا مؤسسة الدولة .

هذا النمط من الدولة الريعية التي تستند إلى توزيع الأرباح ونظام الكفالة هو من يهيمن على العلاقات بين الرعاة والعملاء وبين النخب وأنصارهم، السمة البارزة لأنظمة هذه الدول أن السياسيين نادراً ما تتم محاسبتهم من قبل الشعب، ليس من المستغرب إذن أن النخب الحاكمة بشكل عام ليست مهتمة بفرض الضرائب لأن ذلك سيثير السؤال حول مدى إستخدام الوسائل العامة بشكل جيد، ففي هذه الدول غالبا ما تكون القوة الإقتصادية والسياسية مرتبطة بشكل وثيق ومركزة في أيدي عدد قليل من الأشخاص فقط؛ بمعنى آخر هناك "نظام وصول محدود" يتميز بغياب المنافسة على الوسائل والقوة، يحد هذا النظام من فرص التنمية الإيجابية لأن التركيز الرئيسي للنخبة الحاكمة هو الحفاظ على موقعهم المربح (Paul, Pieter, Iris, Statema, & Ghassan, 2012, p. 82_83) يصبح الإنتقال إلى نظام وصول مفتوح حيث يكون التنافس ممكنًا وحيث يمكن للشعب مساءلة الحكومة أكثر إحتمالًا عندما تكون العلاقات المؤسسية مجردة من الشخصنة،ولهذا من بين بلدان الحراك تقدم تونس مشهدا أفضل للإنتقال بسبب إقتصادها الإنتاجي نسبيا.

من الواضح أن هناك فروق جوهرية أخرى أثرت على مسار الإنتقال في التجربتين، وهنا يمكن الإشارة الى دور الجيش؛ ففي تونس لاحظ الجميع كيف كان موقفه محايدًا من النظام والحراك،لأنه لم يملك أطماعا في الحكم. بينما في مصر إنحاز الجيش مؤقتًا إلى "حراك" يناير 2011، وشكل مجلسًا هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)، وتولى السلطة التنفيذية بحجة حماية وقيادة الثورة؛بينما الموقف المحايد للجيش التونسي فتح الطريق أمام السلطة المدنية لإدارة عملية الإنتقال من حكم بن علي، وتجنبت البلاد عناء نقل السلطة من الجيش إلى الحكومة المدنية، وعلى النقيض من ذلك، كان الجيش لاعبًا مهمًا في عملية الإنتقال بمصر،بسبب تمكينه إقتصاديا وإستثماراته الكبيرة ،ولهذا كان طبيعيا أن لا يقبل التخلي عن السلطة ؛الواقع تم تحديد مسار "الإنتقال" بعد مبارك بواسطة مؤسسات النظام القديم بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)،أين تم تضييق نطاق السياسة التنافسية على البرلمان والرئاسة، وهما مؤسستان تم تنازعهما حتى في عهد مبارك. لم يكن هناك تحدي للسلطة الفعلية للنظام القديم المتجذرة في الجيش والبيروقراطية والسلطة القضائية والشرطة، مما أدى بفعالية إلى تشتت القوى الإجتماعية التي قادت الحراك (Housam, March 2014, p. 2_4)

في تونس لم يكن هناك جهاز قمع قوي يدير قواعد الإنتقال أو يتدخل للتلاعب بتوازن القوى بين القوى المعارضة المتعثرة. وبالتالي، أمكن للمجتمع المدني تسهيل التفاوض السياسي وأحيانًا إيقاف بعض القوى التي أرادت السيطرة على العملية السياسية. مما شجع فكرة المساومة والتفاوض بشكل أكثر فعالية، أعطت لنا في النهاية لجنة عليا لإدارة الإصلاح الديمقراطي والانتخابات والتي تكفلت بتحديد قواعد الإنتخابات وهيئة الرقابة لإجراء إنتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في أكتوبر 2011؛ غير أن عدم التفكير في البديل الإقتصادي بعد عملية التوافق جعل هذه التجربة ترتد في السنوات الأخيرة؛ ففي 25

جوان 2021 بدأ الرئيس التونسي قيس سعيد فرض إجراءات إستثنائية أخذت توصيف الإنقلاب، ولشرعنة هذه الآليات قامت الدولة بالتدخل للعب دور مع المتخلفين عن دفع الضرائب أو الضمان الإجتماعي،ومع المتأخرين في سداد قروض المصارف،مع غموض قوانين العمل، مع التشريعات والنصوص، مع التطبيق الفعلي للمعايير...كل هذه الألعاب فتحت الكثير من فرص الزبونية والتدخلية،وهذا ما يغذي نظاما كاملا من القيود غير المؤذية،ويتيح لعلاقات السلطة أن تنتشر في فجوات هذه الألعاب الإقتصادية. (هيبو، 2017، صفحة 52)، رغم تراجع منسوب شرعية الرئيس قيس سعيد وعودة الإحتجاجات في الهوامش التي أنطلق منها الحراك.

لقد فشل نظراؤهم المصريون بشكل كبير في إدارة مرحلة ما بعد مبارك، فالقوى العلمانية والليبرالية غير الإسلامية لم تستطع أن تتطور إلى قوى سياسية مؤسسة يمكنها المشاركة في عمليات التفاوض والتوافق أو التحالفات مع الإسلاميين، بدلاً من ذلك إنهار التنسيق والتصرفات الجماعية التي أظهروها خلال الإنتفاضة في الشك والعداء بعد سقوط مبارك، وبهذا لم يتم تفكيك النظام القديم ولم يتم إنشاء آليات مؤسسية جديدة لقيادة الإنتقال، مما سمح لما يسمى بـ "الدولة العميقة" بالتحكم في المسار من جديد، بينما أدى التطرف المتزايد إلى تحالف كثير من غير الإسلاميين مع الجيش ضد الإخوان المسلمين. (Housam, March 2014, p. 7) فأصبح الرهان ليس حول الديمقراطية بل القضاء على فصيل إجتماعي بإعتباره هو الخصم السياسي للمرحلة.

تظهر بالمقابل تجربة اليمن وليبيا أهمية ما كتبه دانكوارت روستو (Dankwart Rostow) وخوان لينز (Juan Linz) وألفريد ستيفان (Alfred Stépan) حول دروس الدمقرطة، فكلهم يقولون بأسبقية شرط الدولة والإجماع على هوية وطنية واحدة قبل الحديث عن أي إنتقال ديمقراطي، وبالتالي فلا يمكن أن نتكلم عن مشروع ديمقراطي في جماعة لا تعرف ضرورات العيش المشترك، وفي هاتين التجربتين تزداد هذه الضرورة بإعتبار أن تجربة التحول والإنتقال هنا أثارت ولا تزال إمكانات إنهيار الدولة بكاملها. (ملاح، 2020)

إذا إقتبسنا ماذهب إليه إدريس نوري يمكن فهم معضلة الإنتقال إلى الديمقراطية على أنها طرحت في البلدان العربية بإعتبارها هبة من النظام ولم تكن بحاجة الى مجتمع مدني،إستوعبت الديمقراطية في هذا السياق على أنها مسألة إجتماعية في حين أنها مسالة إقتصادية سياسية في السياق اللبيرالي، ولهذا يمكن فهم نزعة العفوية السياسية التي اتسم بها الحراك وعدم الرغبة في التأطير ما عدى تجربة تونس، والتي أخذته في النهاية كما نعرف إلى حالة من الفراغ الرؤيوي، يكفي أن نفهم لماذا كان رهان الأنظمة الأكبر في الحقل الإقتصادي،لأن إستمرار السلطة ببساطة يمر عبر رقابة الدولة على الإقتصاد. (نوري، الجزائر تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي، 2021، صفحة 70)، فالريع هو بمثابة الطعم السياسي الذي يوظفه الحاكم لإضفاء الفعالية على عملية الإستقطاب،والذي يتخذ شكلين شكلا رسميا عندما يتعلق الأمر بإضفاء الشرعية على سلطة قائمة،أو على وسيلة من وسائل ممارستها،وشكلا غير رسمي عندما تكون الغاية من إستقطاب نخبة جديدة هي الإستجابة لمتطلبات المحيط الإجتماعي والسياسي،والتكيف مع الضغوط التي تمارسها أي دينامية مجتمعية. (الزياني، 2012، صفحة 15)

أما مسألة إختصار الديمقراطية في العملية الإنتخابية كما خبرناها عربيا في ظل أنظمة تتسم بالتعددية العشوائية، فالمشكلة السياسية الرئيسية تكمن في وجود قوة سياسية واحدة مسيطرة،ومع تلاشي الحدود بين الدولة والحزب الحاكم (أو القوى السياسية الحاكمة). فالأصول الرئيسية للدولة - أي الدولة كمصدر للمال والوظائف والمعلومات العامة (عبر وسائل الإعلام الحكومية) - توضع تدريجيًا في خدمة الحزب الحاكم، والإنتخابات مشكوك فيها ولكن غير فاسدة تمامًا، حيث يحاول الفريق الحاكم تقديم عرض إنتخابي جيد بما يكفي للحصول على موافقة المجتمع الدولي، في حين يميل سرا ميزان الميدان الإنتخابي بما يكفي لصالحه لضمان الفوز. (Carothers, 2002, p. 12) بالمقابل أثبتت التجربة التونسية أن حصر إستباق التنافس حول السلطة من شأنه أن يرتد بعملية الإنتقال حتى بعد تحقيق حالة من التوافق بين السلطة والمعارضة، لأن عملية الترسيخ الديمقراطي تحتاج حيز زمني طويل، كما تحتاج بالضرورة الى مجتمع مدني مستقل يراقب المجتمع السياسي في حالة الإنحراف لأن الشرعية الإنتخابية تظل نسبية.

خاتمة

لقد أعادت موجة الحراك العربيArab Spring سنة 2011 مُصطلح الإنتقال الديمقراطي إلى الواجهة، فأصبحنا نتحدث عن علم الإنتقال الديمقراطيTransitology الذي يرتكز على السمات المشتركة لعملية التحول الديمقراطي عبر مجموعة متنوعة من الخبرات للدلالة على رؤى مستقاة من نتائج قابلة للتعميم ؛ غير أن الممارسة والديناميات التي مرت بها الشعوب أثبتت كل مرة أن هذه النظرية لا تعدو أن تكون إجتهادا نظريا مرتبط بتجارب محدودة لا تصلح دائما لأخذها كأداة تحليل وبراديغم نهائي تتوقف عنده محاولة الفهم، وهنا يمكن أن نشير هنا إلى مجموعة من النتائج:

_العوامل التي تحافظ على إستقرار الديمقراطية قد لا تكون هي نفسها التي جلبتها إلى الوجود؛ولهذا يجب أن تكون تفسيرات الباحثين لها القدرة على التمييز بين الوظيفة والنشأة.

_الترابط لا يعني السببية؛ وليست جميع الروابط السببية تتجه من العوامل الإجتماعية والإقتصادية إلى العوامل السياسية كما إستند الى ذلك أنصار مدرسة التحديث.

_نشأة الديمقراطية لا تحتاج إلى أن تكون موحدة جغرافياً؛ قد تكون هناك طرق متعددة للوصول إلى الديمقراطية.

_نشأة الديمقراطية لا تحتاج إلى أن تكون مرتبطة بشروط محددة؛ قد تصبح عوامل مختلفة حاسمة خلال مراحل متعاقبة؛ فالحظ والعامل الخارجي و طبيعة الإقتصاد(نمط السيطرة) كلها قد يكون لها تأثيرها في مسارات الإنتقال ببلدان العالم الثالث.

_نشأة الديمقراطية لا تحتاج إلى أن تكون موحدة إجتماعيا؛ حتى في نفس المكان والزمان قد لا تكون المواقف التي تعززها هي نفسها بالنسبة للسياسيين والمواطنين العاديين.

_ الشرعية مسألة نسبية بالنسبة للأنظمة وفقدانها لا يعني بالضرورة حدوث التغيير، ففي ظل غياب البديل يمكن لأي نظام أن يتحكم في التدفقات المجتمعية سواء في المرحلة الانتقالية أو بعدها.

_ التجربة التونسية تخبرنا أن الإنتخابات الشفافة لا تكفي لوحدها لنجاح الإنتقال الديمقراطي، فقد تكون مناسبة للإستراحة وتنظيم القواعد بالنسبة للنظام أكثر منه محطة لترسيخ العملية، وهنا نشير الى أهمية وجود إستقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي.

المراجع بالعربية

ادريس نوري. (2021). الجزائر تجربة تحول ديمقراطي في سياق فشل اقتصادي. *مجلة سياسات عربية(العدد01)*، الصفحات 60_79.

ادريس نوري. (2022). في النقاش حول الديمقراطية في الوطن العربي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية* (العدد04)، الصفحات 294_305.

السعيد ملاح. (2020). *الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي*. تاريخ الاسترداد 20 جوان، 2024، من مركز دراسات الوحدة العربية: https://caus.org.lb/

بياتريس هيبو. (2017). *التشريح السياسي للسيطرة*. بيروت: العربية للعلوم ناشرون.

جوني عاصي.(2006). *نظريات الانتقال الى الديمقراطية: اعادة النظر في براديغم التحول*. فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

زريق حليمة،عبد الله هوادف. (2023). الدولة الريعية والتخصيص السلطوي للريع النفطي: دراسة في دور النخب الحاكمة عربيا. *مجلة الناقد للدراسات السياسية(العدد01)*، الصفحات 294-315.

عبد الاله بلقزيز. (2019). *نقد السياسة: في امراض العمل السياسي*. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب.

عثمان الزياني. (2012). الريع والتسلط: قراءة في جدلية التلازم. *وجهة نظر(العدد54)*، الصفحات 10_16.

عزمي بشارة. (2014). أطوار التاريخ الانتقالية، مآل الثورات العربيّة" و"السياسات التنموية وتحدّيات الثورة في الأقطار العربيّة. *نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية*. تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

غرايم جيل. (2009). *ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني*. دمشق: دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر.

محمد زاهي بشير المغيربي.(2006). الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي. *الديمقراطية والاصلاح السياسي:مراجعة عامة للأدبيات*. القاهرة: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر.

المراجع بالأجنبية

Adam, P. (1979). prospects for democracy :transitions from Authoritarian Rule in America and Latin Europe. *Some Problems in the study of the Transition to Democracy.* Washington: Smithsonian Institution.

Carothers, T. (2002, January). The end of the transition paradigm. *Journal of Democracy*, (pp.5-21.).

Carsten, S. (2006). political Science research seminar course. *Some Notes on How to Study the Impact of Transition Modes on the Consolidation of Democracy* . Hungary: Central European University.

Dankwart, R. (1970, Apr). Transition to Democracy: Toward a Dynamic Model. *Comparative Politics*, (pp. 337-363).

Doorenspleet, R. (2004, May). The structural context of recent transitions to democracy,(pp. 309 - 335.)

Mohammad, M. o., & Timothy, S. (2017). *Reviving transitoligy Democratisation then and now.* London: Routledge.

Munck, G. L. (1994). Democratic Transitions in Comparative perspective. *Comparative Politics*, (pp. 355-375.).

Munck, G. L. (2015). Democratic transition. *International Encyclopedia of the social and Behavioral Sciences*, (pp.97–100).

others, D. L. (2006). Democratic transitions. *American Journal of political Science*.

others, D. L. (2006). Democratic transitions. *American Journal of political Science*.

Paul, A., Pieter, v. D., Iris, K., Statema, J., & Ghassan, D. (2012). *From resilience to revolt: making sense of the Arab spring.* Amsterdam: University of Amsterdam.